**محاسبة القانون والدستور أم محاسبة المسؤول؟**

* [أنطوان مسرّە](https://newspaper.annahar.com/author/17133-%D8%A3%D9%86%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%B1%DB%95)

* جريدة النهار 14 تشرين الأول 2019 | 01:10

إن كثرة التداول في لبنان حول تفسير الدستور، من مثقفين وقانونيين واعلاميين، وتعميم التداول من جهات سياسية، قد يبدو انه مؤشر حرص على الدستور نابع عن حسن نيّة.

كيف يُستغل التمادي في المطالبة في تفسير الدستور وتعديل ميثاق الطائف؟ يحصل الاستغلال بالشكل الآتي: إذا كانت الأمور لا تسير على ما يرام فهذا يعود الى غموض في النصوص! واذا كان هذا الموقع في الحكم أو ذاك غير فاعل، فسببه تقليص صلاحيات هذه الرئاسة أو تلك!

يفترض هذا المنحى القانوني، ولا أقول الحقوقي، في التفكير، أو بالأحرى عدم التفكير والتفكر، ان كل السياسيين في لبنان هم من كبار رجال الدولة الذين يحملون مجموعة التشريع اللبناني ومجموعات دالوز Dalloz ولا يقومون بأي عمل الا ومرجعيتهم القانون! تُبيّن هذه الذهنية النمطية لدى قانونيين ان لبنان هو في قمة دولة الحق وان كل الثغرات تكمن في... القانون والدستور وغموض نصوص الدستور ووثيقة الطائف والميثاق اللبناني!

وتعمّمت في لبنان ذهنية نمطية أخرى أكثر خطورة حول الميثاق بالذات. يُخرق مبدأ الفصل بين السلطات من خلال حكومات هي برلمانات مُصغرة ويقال: هذه هي الميثاقية! ويُخرق مبدأي الاختصاص والمصلحة العامة من خلال تعيينات زبائنية ويقال: هذه هي الميثاقية! ويتم خرق المبدأين العالميين في كل الأنظمة الدستورية بدون استثناء حول التصويت والأكثرية ويقال: هذه هي الميثاقية! ويتم تعطيل التقرير والشرعية الدستورية ويقال: هذه هي الميثاقية!

بما انه يستحيل حكم لبنان بالقوة، ابتدعت سلطات مُحتلة واعوانها الداخليين وسائل قانونية الشكل لجعل النظام اللبناني غير قابل للحكم ingouvernable من خلال المخادعة في كل قواعد الاعراب الدستورية البديهية والأساسية والتأسيسية. كيف تتمظهر تقنيات المخادعة؟ مرة يكون "الحق على الاعلام" (كاريكاتور ارمان حمصي، النهار، 5/10/2019)، وأخرى: الحق على القانون الذي يُعرقل التنفيذ (كما في قانون الكهرباء الأخير والطعن أمام المجلس الدستوري). ومرة أخرى: الحق على الإرث الثقيل منذ عشرين سنة في هدر المال العام منذ عهد الرئيس الحريري، ودائمًا: الحق على الدستور وميثاق الطائف و"الثغرات في الدستور" بحسب بعض القانونيين وليس الحقوقيين. إننا بالتالي نحاسب القانون ولا نحاسب الحكّام الذين هم برّاء من كل سوء الأداء وعدم ممارسة المسؤولية وانكبابهم على المعالجات في الحاضر.

الحق دائمًا على الدستور! هل طبقنا الدستور؟ هل طبقنا ما نعتبره بالغ الوضوح في الدستور؟ ليس في لبنان اليوم قانون واحد مُطبّق، أو مُطبّق بدون انحراف. في أدراج الإدارات العامة اليوم أكثر من أربعين قانونًا صادرًا عن المجلس النيابي وتحتاج الى مراسيم تطبيقية وقرارات إدارية. عملنا في انجاز بعض هذه المراسيم بالتعاون مع اللجنة البرلمانية لمتابعة تطبيق القوانين برئاسة الوزير السابق والنائب ياسين جابر.

الحق على الدستور! الحق على القانون! متى يستيقظ بعض القانونيين، ولا نقول الحقوقيين، لادراك جوهر القانون وجوهر الدساتير وجوهر ما يُسمى الحكمية gouvernance؟ في حلقة جامعية أخيرة تم تنظيمها حول الحكمية، ماذا كانت الحصيلة: الحق على الدستور! في حين ان مفهوم الحكمية يندرج في إطار تفاصيل الممارسة. الحكمية هي تطبيق القوانين وليس سفطائية تحليلية. بالتالي نحن في لبنان اليوم في قمة مؤشرات دولة الحق وقمة الديموقراطية مع رجال حكم هم جميعهم في قمة ادراك المسؤولية وممارستها! الحق على الدستور! الحق على الميثاق! الحق على وثيقة الطائف! هكذا تصرف بيلاطوس في محاكمة يسوع وغسل ايديه، لكنه كان صادقًا وأخلاقيًا في تعبيره صراحة عن عدم اقنناعه بالاتهام.

دستور لبنان وميثاق لبنان ووثيقة الوفاق الوطني ليست من مواليد أمس. يحمل لبنان تراثًا قيميًا دستوريًا منذ عهد المماليك على الأقل. يحمل لبنان في تاريخه الدستوري أغنى خبرات العالم سلبًا وايجابًا. كل إشكالات التطبيق في الممارسة الفاعلة مُتوفرة لدى فقهاء معترف باختصاصهم. هل سعى من يريد التطبيق الى الاسترشاد بخبرات من سلف؟

تطورت النظرية التاريخية في البناء القومي بالمواثيق، منذ سبعينيات القرن الماضي، في ما يتعلق بالمرحلة التأسيسية لبعض الأمم التعاقدية في نشأتها، وليس في مجال تعيين أي موظف في أي موقع خروجًا عن المعايير الناظمة للحياة العامة.

كيف طبق الرئيس فؤاد شهاب الدستور اللبناني في ما يتعلق بوظائف الإدارة العامة؟ اختار اختصاصيين من كل الطوائف. ما معنى اختصاص في قاموس لبنان اليوم؟ هل نعود الى مقولة فؤاد شهاب: "ماذا يقول الكتاب"؟، أي الدستور. يقول أحد رؤساء الحكومة السابقين عن الرئيس الياس هراوي ان الرئيس هراوي كان شخصيًا معارضًا لرأي وموقف حول إحدى القضايا الشائكة لكنه قال: أنا أطبق الدستور!

من خلال وسائل التواصل الحديثة وتضخم القانون الوضعي وشعبوية ديماغوجية زبائنية، ينتشر أهل الناموس والكتبة ومن يُسميهم القرآن باسهاب "المنافقون". المروّجون للمنافقين اليوم، عن حسن نيّة أو غباء أو مصلحة، مثقفون وأكاديميون واعلاميون.

ما العمل؟ توعية قانونيين أو أهل الناموس اليوم، ومراجعة تعليم الحقوق، وليس القانون، في كليات الحقوق، وتنمية أعمال تطبيقية في الحكمية الرشيدة في لبنان يمكن ذكرها في مجال آخر.

**رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القديس يوسف**